

Distr.: General
5 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة
الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو
الأولوية: التشجيع على تمكين الناس من القضاء على الفقر
وتحقيق الاندماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير فرص
العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301213 301213 13-60178X (A)



البيان

النهوض بالإنتاجية المحلية وتعزيز التلاحم الاجتماعي والفرص التعليمية على الصعيد المحلي كمفاتيح للقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

في دنيا اليوم التي تصطبغ بطابع التعولم، لا يزال استقرار الاقتصاد المحلي مطلباً ضرورياً سواء للمستهلك المحلي أو من أجل اكتساب ثقة المستثمر، الأمر الذي يُبقي الأبواب مفتوحة أمام قدوم الشركات الأكبر في نهاية المطاف. وبغية تعهّد بيئة صحية تستطيع الشركات ومؤسسات الأعمال الصغيرة أن تتبادل في ظلها المنافع، لا بد من إيجاد توازن يجري تصميمه بعناية. وإقراراً من جانب المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية بأن مؤسسات الأعمال الصغيرة مصدر مستمر لبعث الدينامية في اقتصادات البلدان، تبوأَت ريادة الدعوة إلى نهج جديد للتنمية المستدامة قوامه: تكريس نموذج إنمائي محلي. ويقوم هذا النموذج على تدعيم الإنتاجية المحلية، مما يؤدي بالتبعية إلى تدعيم النسيج الاجتماعي للمجتمعات التي يطبق فيها. وجرياً على عادتها، تواصل المؤسسة توفير التوعية والتطوير المهني الموثوقين وتشجع في الوقت ذاته تطبيق برامج في القطاعين العام والخاص تستهدف تحقيق الإدماج الاجتماعي.

وأحد العناصر التي تشكل جزءاً متمماً لمهمة المؤسسة هو تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها في الجمهورية الدومينيكية. وتسعى منشورات المؤسسة وبرامجها البحثية من ثم إلى التأثير في السياسات العامة التي توضع في هذه المسائل.

وتترك المعدلات الراهنة المتعلقة بالبطالة (١٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٢)، والاستثمار الأجنبي (٢٤,٨٩ بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، واتجاهات الميزان التجاري، أثراً محسوساً على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الدومينيكية ومشاركتها في الاقتصاد العالمي. ورغم هشاشة الاقتصاد العالمي يواصل الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الدومينيكية ارتفاعه بمعدل نمو يبلغ ٥ في المائة سنوياً. وارتكازاً إلى هذا النمو المطرد تتولى المؤسسة الدعوة إلى اغتنام المكاسب الهائلة التي تترتب على تمكين مؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة من زيادة الإنتاج والصادرات وخلق الوظائف والعمل سويًا مع القطاع العام من أجل تطوير وتنفيذ البرامج التعليمية والاجتماعية.

من هنا، تؤمن المؤسسة بضرورة إدخال تعديلات في نموذج التنمية. فقد أصبح واضحاً أن التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده لا يضمن تحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة. وقد أكد رئيس أوباما في كلمة ألقاها في تموز/يوليه ٢٠١٣ على أن تضيق الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء تمثل بالنسبة له الأولوية العليا التي يسعى إلى تحقيقها خلال الفترة المتبقية من رئاسته، على اعتبار أن مؤسسات الأعمال بالرغم من مساهمتها في

خلق وظائف جديدة وتحقيقها أرباحاً قياسية، ظلت مكاسب الدخل المتحققة على مدار السنوات العشر الماضية تتدفق كلها تقريباً صوب شريحة الواحد في المائة الأعلى من السكان. وقد أظهرت البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي أن دورات النمو الأطول أجلاً ترتبط بشكل أقوى بالتوزيع الأكثر عدلاً للدخل. وحسبما ترى المؤسسة، فإن تجاوز نصف فجوة عدم المساواة القائمة بين أمريكا اللاتينية والاقتصادات الناشئة في آسيا يمكن أن يزيد الأمد المتوقع لدورة النمو بأكثر من الضعف.

وفي الجمهورية الدومينيكية، تبرز الاستراتيجية الوطنية للتنمية التي أعدتها الحكومة مؤخراً أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها وتمثل في تهيئة وجود مجتمع موحد ينعم بتكافؤ الفرص وبمستويات قليلة من الفقر واللامساواة الاجتماعية. ومن جانبها، تقدم المؤسسة مساهمتها الحالية في المناقشة ذات الصلة منطلقة من رؤيتها بأنه من الأمور الحاسمة أن يجري تعزيز مؤسسات الأعمال المحلية عن طريق تقديم الدعم لمنظمي الأعمال الحرة المحليين الحاليين والجدد، والتمكين لهم. ومن المهم أن يجري وضع سياسات لتدعيم الابتكار والإبداع واحتضان مؤسسات الأعمال الجديدة. وتوجد في أمريكا اللاتينية نماذج إيجابية كثيرة لمبادرات مكرسة لدعم وخلق المؤسسات الابتكارية التي تسعى إلى تقليل عدم المساواة في الدخول والتفاوت الاجتماعي. وهذه الأنواع من المشاريع هي التي تحتاج أن تحظى على الصعيد العالمي بدعم أقوى من جانب القطاع العام ومن المجتمع الدولي.

وقد ألقى تقرير أخير للمحفل الاقتصادي العالمي الضوء على إنشاء وزارة جديدة للرخاء الاجتماعي في حكومة كولومبيا، كأحد الإصلاحات الحكومية الهيكلية التي أعانت على تحويل هذا البلد إلى قائد إقليمي في مجال تضيق الفجوة الاقتصادية من خلال اتباع أكثر الممارسات كفاءة في العالم في المجال التنظيمي. ويتضمن جزء من هذه المبادرة تحسين الأحوال المتعلقة بتطوير تنظيم الأعمال الحرة لدى الجهات المستفيدة. وفي ضوء ذلك، ستقوم الحكومة في القريب العاجل بتدشين استراتيجيتها المتعلقة بتحالف القطاعين العام والخاص، شاملة مبادرات تستهدف زيادة مؤسسات التأثير الاستثماري والاجتماعي.

وتمثل مؤسسة لومني نموذجاً عملياً للمؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية في أنحاء أمريكا اللاتينية. وهذه المؤسسة التي تعمل في أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية تنبؤاً الريادة في تطبيق أداة تمويل جديدة يستفيد منها الطلاب محدودو الدخل، تسمى عقود رأس المال البشري، وهي أداة تتضمن تخفيض معدل المخاطر بالنسبة للطلاب وتفتح أمامه سبيلاً فسيحاً لعدم احتياجها وجود ضمان أو موقعٍ مشتركٍ من أجل الحصول على التمويل. وكجزء من هذا البرنامج تقوم مؤسسة لومني بتمويل تعليم الطلاب ولا تطلب

منهم إلا سداد جزء ضئيل ثابت من دخولهم لعدد محدود من الأشهر حالما التحقوا بوظيفة، متيحة لهم بذلك أفضل فرصة للحصول على العمل في الاقتصاد الوطني ذي الصلة.

واغتناماً لهذه المبادرات الناجحة، تعتقد المؤسسة أن ثمة حاجة لوجود نموذج إنمائي محلي مماثل من شأنه السعي إلى تعزيز الإنتاجية المحلية وتدعيم النسيج الاجتماعي للمجتمعات، وتوفير التعليم والتطوير المهني الموثوقين على الصعيد المحلي، وتشجيع وجود برامج داخل القطاعين العام والخاص تسعى إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي.

نماذج للإنتاجية المحلية والإدماج الاجتماعي وأثرهما الإيجابي على الجمهورية الدومينيكية

قامت المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية في عام ٢٠١٢ بتطوير خطة فريدة لإعادة التدوير توفر حلقات عمل للنساء والشباب والأطفال في كافة أنحاء الجمهورية الدومينيكية في مجال إعادة التدوير المرتبط بالفنون. وتُظهر حلقات العمل كيف يمكن لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أعمال فنية أن يزيد مقدرات الأفراد والمجتمعات على حد سواء. ويرمي هذا البرنامج إلى زيادة التوعية حول المسائل البيئية فيما بين الدومينيكيين عن طريق تشجيعهم على اتباع القواعد الذهبية الثلاث للإدارة السليمة للنفايات وهي: الخفض وإعادة الاستعمال وإعادة التدوير. وعقب التخرج من حلقات العمل يتولى البرنامج تسليح الأفراد ومجتمعهم بفرصة إطلاق مشاريعهم الذاتية، مما يحيل هذا المشروع التعليمي إلى مصدر للدخل وإنشاء مؤسسات العمل الحر. وأحد أدلة نجاح البرنامج هي تنظيمه لأكثر من ٢٠ حلقة عمل للفنون في أربع مدن في كافة أنحاء البلد، أسفرت عن حصول كثير من النساء على شهادات موثقة تعينهن على العمل من أجل تضييق أثر البرنامج، بينما تقمن في الوقت نفسه بالمساعدة في دعم أسرهن بشكل مستدام.

توفير برامج موثوقة للتعليم والتطوير المهني

يمثل التعليم أحد العناصر الرئيسية الأخرى في النموذج الإنمائي. وتقوم المؤسسة من خلال واحد من برامجها بتقديم الدعم لإنشاء حدائق مستدامة للخضراوات العضوية في المدارس والمجتمعات في سائر أنحاء البلد. وبالانتقال إلى مدن صغيرة في الجمهورية الدومينيكية مثل مدينة سان كريستوبال، قامت المؤسسة بمشاطرة حلقات العمل التمهيديّة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وإطلاع موظفيها على البرنامج ومساعدتهم في تحديد الأهداف والواجبات الدورية والتفاصيل الوظيفية الأخرى المتعلقة بإنشاء حدائق الخضراوات في مجتمعاتهم المحلية. وتضمنت سلسلة حلقات العمل والدورات المشمولة بالبرنامج توعية أفراد المنظمات بكيفية إنشاء حدائق الخضراوات وتوفير التوجيهات بشأن الاستنبات وتعهّد

الحدائق عموماً. وتضمنت الدورات أيضاً أساليب المحافظة على البذور ومكافحة الآفات واستخدام المخصّبات العضوية. وحتى تاريخه، أمكن للبرنامج أن ينشئ بنجاح ما مجموعه ١٦ من حدائق الخضراوات في ١٢ مدرسة (٧ مدارس خاصة و ٥ مدارس عامة) وأربعة مراكز مجتمعية في كافة أنحاء البلد. وتضع المؤسسة نُصُب عينيتها هدف تطوير هذا البرنامج على صعيد وطني وتقوم من ثم بمساعدة الأسر المحلية على تعلّم ممارسات الزراعة المستدامة التي يمكن أن يجري فيما بعد تطبيقها في البيوت. وسوف يساعد ذلك هذه الأسر ليس فقط على تكملتها نظمها الغذائية وإنما أيضاً على توليد الدخل للمجتمع المحلي.

التشجيع في إطار القطاعين العام والخاص على البرامج التي تسعى إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي

يتمثل العنصر الثالث والأخير في هذا النموذج الإنمائي الجديد في إشراك القطاع الخاص وبرامجه المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في العمل صوب تحقيق الإدماج الاجتماعي. ويمثل عمل المؤسسة الرامي إلى زيادة التوعية ببرنامج المتطوعين في المصرف الاحتياطي الدومينيكي نموذجاً جيداً لذلك. فهذا المصرف الذي أنشئ في عام ١٩٤١ معروف عنه تطبيقه برنامج للمتطوعين. ومن المسلمّ به أن المصرف المذكور هو أول مؤسسة مالية دومينيكية تشجّع الموسيقى والأدب والتعليم والرياضة والفنون في الجمهورية الدومينيكية، ويعد من أكثر المشاريع التزاماً بتحقيق التضامن والتعاقد الاجتماعي في البلد. ويتيح برنامج المتطوعين مساعدة للمحتاجين في مجالات الرعاية الصحية، وقد وسّع البرنامج من نطاق خدماته مؤخراً وأصبحت الآن تشمل رفع مستوى الوعي بمسائل الحماية البيئية وأداء الشركات.

الاستنتاج

من الواضح أن توعية المجتمعات المحلية وزيادة مشاركتها واقتران ذلك بتطوير الاقتصادات المحلية، تشكل نموذجاً إنمائياً حيوياً يضمن تعزيز التنمية المستدامة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في كافة أنحاء العالم. لكن هذا التحول، حسبما يبين من أعمال المؤسسة، لا يكون فعالاً إلا إذا حظي بالدعم على الصعيدين الوطني والمحلي من كل جهة من الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص.

وتتمنى المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية أن يساعد هذا البيان في توفير قدر إضافي من الإرشادات للحاضرين إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية.